

**الموَقَر**

مجلس الأمة

KNA\_47821\_2019

20/10/2019

**سمو / رئيس مجلس الوزراء**

**تحية طيبة وبعد ،،،**

أنهي إلى سموكم أن السيد العضو / عمر عبدالمحسن الطبطبائي ، قدم بتاريخ 20/10/2019 استجواباً موجهاً إلى السيدة / وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان (مرفق صورته) .  
وعملاً بأحكام المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ، سوف يدرج هذا الاستجواب على جدول أعمال أول جلسة قادمة .

**وتفضلوا سموكم بقبول فائق الاحترام ،،،**

**مرزوق علي الغانم**

**رئيس مجلس الأمة**



**المرفقات:**

**\*\* صورة من صحيفة الاستجواب.**

الأخت الفاضلة / وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان المحترمة

مجلس الأمة

KNA\_47822\_2019

20/10/2019

تحية طيبة وبعد ،،،

أنهي إليكم أن السيد العضو / عمر عبدالمحسن الطبطبائي ، قدم بتاريخ 20/10/2019 استجواباً موجهاً إليكم (مرفق صورته) .  
وعملاً بأحكام المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ، سوف يدرج هذا الاستجواب على جدول أعمال أول جلسة قادمة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مرزوق علي الغانم

رئيس مجلس الأمة



**المرفقات:**

\*\* صورة من صحيفة الاستجواب.

**السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم**

تحية طيبة وبعد ،،،

استناداً لأحكام المادة (١٠٠) من الدستور أتقدم أنا الموقع أدناه بالاستجاب المرفق والموجه إلى السيدة / وزير الأشغال العامة ووزير دولة لشؤون الإسكان.

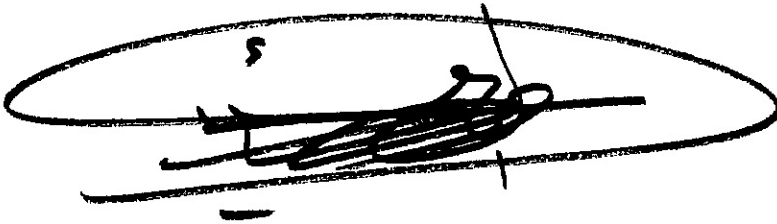
يرجى اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك وفقاً لأحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة .

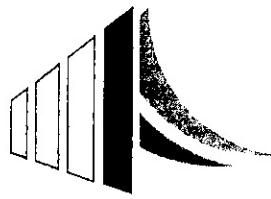
مع خالص التحية ،،،

**مقدم الاستجواب**

**النائب / عمر عبد الحسن الطبطبائي**

- يبلغ إلى مجلس الوزراء  
- يبلغ إلى وزير الأشغال العامة ووزير  
الدولة لشؤون الإسكان  
- يبلغ إلى مدير أعمال السيد  
عبدالله  
19/11/2019





مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

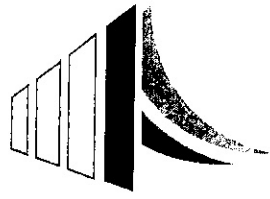
دولة الكويت

## صحيفة الاستجواب المقدمة من النائب /عمر عبد المحسن الطبطبائي ،

### لوزير الأشغال العامة ووزير دولة لشئون الإسكان

إن صلاحيات المسائلة السياسية المناطة في السلطة التشريعية في الأنظمة البرلمانية متعددة الأوجه، والغاية منها هي تمكين المشرع من بلوغ كبد الحقيقة للقضايا التي تهم المواطن، فيكون للمشرع مثلا الحق في توجيه الأسئلة التي تمكن موجهها من التمييز في تفاصيل تخص قضية أو موضوع محدد، إلا أن الأسئلة بحد ذاتها ليست وسيلة للفصل في التقصير الإداري أو السياسي وليست هي الأداة البرلمانية التي تمكن المشرع من مناقشة الوزير المختص (الذي هو مسائل عن أعماله أمام السلطة التشريعية وفق نص الدستور) في تفاصيل أعماله واستيضاح ما يراه المشرع من أوجه الإخلال التي تشوب تلك القرارات، ومن ثم فإن المشرع أجاز توجيه الاستجواب للوزراء بهدف كشف تلك التفاصيل أمام البرلمان، بغية الاحتكام إلى أعضائه في تحديد صحة تلك التصرفات أو ضرورة اتخاذ الإجراءات الموائمة مع حجم التقصير أو الإخلال إما من خلال تشكيل لجان تحقيق أو إبداء المقترحات لتقويم الاعوجاج وإعطاء الوزير المختص الفرصة للقيام بذلك، فضلا عن حجب الثقة عن الوزير إذا ما ارتقت تلك المخالفات إلى درجة قصوى، يستحيل بسببها استمرار الوزير من أداء المهام المناطة به لما يشكل ذلك من خطورة على المصلحة العامة.

وإن اختيار الوزراء، وإن كان حقا خالصا لحضرة صاحب السمو أمير البلاد في قبول ترشيح رئيس مجلس الوزراء أو رده، إلا أن هذا لا يحجب من حق المشرع دستوريا



State of Kuwait

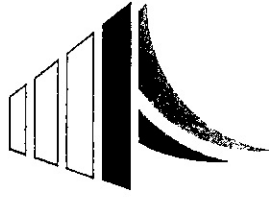
مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

في إبداء الرأي حول أداء الوزراء، لا بل واتخاذ الإجراءات الدستورية المناسبة إذا ما تبين يقينا بأن ذلك الوزير قد أخل بمهامه أو تسبب بأضرار للمال العام. ويكون القرار في هذا الشأن معقودا بالبرلمان ككل بصفته وكيلًا عن الأمة، حيث أن الأولى صاحبة القرار في تحديد المسار السياسي وخيارات الأمة المستقبلية في تكوين ديمومة الوطن من كافة الأوجه، سياسية كانت أم اقتصادية أم ثقافية أم اجتماعية.

كما أن النظام السياسي في الكويت وفق الإطار الدستوري له، لا يطلق يد الوزير، بل يغل يده لضمان الالتزام بالمشاركة (كعضو فعال في مجلسي الوزراء والأمة) برسم السياسة العامة للدولة التي يراقب عليها البرلمان، وذلك من خلال خطة واضحة المعالم يستوجب الإفصاح عنها سواء من خلال الخطاب الأميري عند افتتاح كل فصل من دور أدار الانعقاد للبرلمان، أو برنامج عمل الحكومة الذي ينبغي على مجلس الوزراء تقديمها فور تشكيلها لمصادقة البرلمان عليها وفق نص الدستور. وهذا يعني بأن المشرع، وإن لم يكن من مهامه اقتراح السياسات العامة، إلا أن عليه مراقبتها وتصحيح إخلالاتها تمهيدا لإقرارها وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية.

والمفاد مما تقدم بأن عضو مجلس الأمة في عنقه أمانة وطنية للمشاركة الفعالة في تحديد ماهية المصلحة العامة، وكيف تحدد، ومن ثم فإن القرار متروك له منفردا في تحديد جسامة الموقف الذي يستوجب توجيه استجابا للوزراء بشأنه، وعليه فإن أدوات المسائلة السياسية واستخدامها معقودا بيد النائب منفردا كوسيلة لتحقيق المنفعة العامة وتقويم الاعوجاج في مسار العمل الحكومي أو الوزير الموجه له الاستجاب.



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

ولما كانت السيدة وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشئون الرعاية السكنية قد أخفقت في حسن إدارة برنامج العمل والمشاريع التي تخص الجهات التي تخضع لسلطتها الولائية، وهو يهدد وفق اعتقادنا، المصلحة الوطنية في ملفات تمس الحياة اليومية للمواطن، كالمرافق العامة والحصول حق السكن الكريم، حيث أن ذلك من دعائم قوام الأسرة التي هي اللبنة الأساسية للمجتمع القوي والحيوي، بات لزاما علينا أن نوجه هذا الاستجواب للوقوف على حقيقة تلك الملفات وتصحيح الاعوجاج الذي تعانیه نتيجة سوء إدارة الوزير لها، حفاظا على مرافق الدولة الحيوية ومنعا لاستنزاف المال العام نتيجة لتلك الاخلاطات.

## مساویر الاستجابات

### المسور الأول :

**التراخي في تطبيق القانون على الجهات المتعاقدة معها المؤسسة العامة  
للعناية السكنية مما كبد الدولة خسائر فادحة وذلك كله بفعل تقاعس  
الوزيرة عن الاضطلاع بمسؤوليتها للحفاظ على المال العام:**

نظراً لأن الدولة تعاني بالفعل من مشكلة إسكانية وتحمل في سبيل علاج هذه المشكلة مبالغ طائلة فقد يادر المشرع بسن تشريعات للقضاء على هذه المشكلة ، وعلى رأس تلك التشريعات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٣ في شأن العناية السكنية ولائحة التعاقد المباشر ولائحة المناقصات للمؤسسة العامة للعناية السكنية حيث تضمنت هذه التشريعات ما يمكن الجهة التنفيذية من تقليص الدورة الزمنية في الطرح والتعاقد مع متعهدي مشاريع المؤسسة .

وكانت غاية المشرع من إقرار تلك التشريعات تمكين الوزير والجهة العامة التابعة لها في سد الفجوة في دورة تنفيذ المشاريع الاسكانية ، وعلى أن يقابل هذا التسهيل بحس عال من المسؤولية بمراقبة سير تلك المشاريع والحفاظ على المال العام من خلال اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتحقيق تلك الغاية وهي توفير المسكن الكريم للمواطن .

وبتاريخ ٢٠١٩/٤/١٥ قمنا بتوجيه سؤال برلماني للوزيرة بشأن ثلاثة من المشاريع التي طرحتها المؤسسة العامة للعناية السكنية على سبيل المثال وليس الحصر وهي مشروع انشاء وإنجاز وصيانة المباني العامة بالقطعة (٤) بمشروع الوفرة الاسكاني ، ومشروع

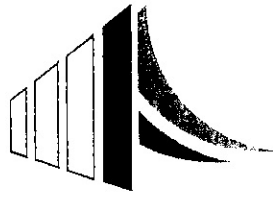
٥

إنشاء وإنجاز وصيانة المباني العامة بالقطعة (٢) بمشروع الوفرة الإسكاني ، ومشروع إنشاء وإنجاز وصيانة أعمال الطرق وشبكات البنية التحتية لعدد ١٨٥١٩ قسيمة ومحطات الكهرباء الفرعية للضواحي الثمان من (N12-N5) بمشروع جنوب المطلاع الإسكاني ، وكان واضح للعيان تأخر تنفيذ هذه المشاريع وأن الوزارة لا تتخذ أي إجراء في سبيل حث المقاولين على إنجازها في مواعيدها المعلنة وهذا ما كان باعثاً لنا على توجيه السؤال وكنا نظن أن الوزارة سوف تتنبه لتلك الأخطاء في مؤسستها وتعمل على تلافيها وتلك هي الغاية الرئيسية من استخدام هذه الأداة الرقابية .

وبعد مرور ما يناهز التسعين يوماً على توجيه السؤال قامت الوزارة بالرد على السؤال بما أكد أنها ماضية في سبيلها غير عابئة بالصالح العام ولا مكترثة بما يؤدي إليه مسلكها هذا في تحميل الدولة مبالغ كبيرة وهذا أحد أسباب الإخلال بالأمن المجتمعي لأن الحكومة لو لم توفر المسكن الكريم والملائم للمواطن فإن ذلك بلا شك سيجعله حانقاً على كل شيء فالمسكن بحد ذاته هو وطن .

وما يؤكد ذلك أن الوزارة أفادت في ردها المؤرخ في ٢٠١٩/٧/٧ أن مشروع إنشاء وإنجاز وصيانة المباني العامة بالقطعة رقم (٤) بمشروع الوفرة الإسكاني أن نسبة تأخير المقاول تجاوزت عشرين بالمائة وأنها أذرت المقاول بسحب الأعمال بموجب كتاب السيد / مدير عام المؤسسة المؤرخ في ٢٠١٩/١/٢٤ .

وهنا سؤال لابد من طرحه على الوزارة ، ماذا فعلتي بعد هذا الإنذار وقوانين الدولة كلها أطلقت يدك ومنحتك كل السلطة لمعاقبة المقاول ورد حقوق الدولة واتخاذ ما يلزم لإنجاز المشروع كما هو معتمد في خطة الدولة والحفاظ على مالها العام؟؟؟



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

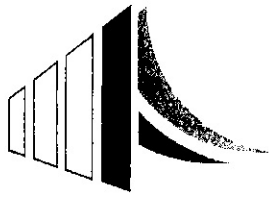
والإجابة صادمة وهي أن الوزارة لم تفعل شيئاً حيال ذلك واكتفت بمجرد توجيه الإنذار وكأن ذلك لذر الرماد في العيون فقط .

ولأن ذلك كان أقصى ما قامت به الوزارة فقد استمر المقاول التأخير مما أدى إلى انقضاء المدة التعاقدية للمشروع بالرغم من أن تأخير المقاول ناهز الخمسة وعشرين بالمائة من البرنامج الزمني التعاقدى للمشروع وفق تقارير المؤسسة ذاتها.

وأما بالنسبة للمشروع الثاني (مشروع انشاء وإنجاز وصيانة المباني العامة بالقطعة ٢ بمشروع الوفرة الاسكاني) فلم يأت رد الوزارة مغايراً لردّها بالنسبة للمشروع الأول بل كان الرد أسوأ وضِعاً من الرد المتعلق بالمشروع الأول لأنه على الرغم من أن الوزارة أفادت بأنها أنذرت المقاول في ٢٠١٨/٧/٢٩ لتجاوزه نسبة تأخير قدرها ٢٠% إلا أنها وبعد مرور عام ونيف على ذلك الإنذار وتحديداً في ٢٠١٩/٩/٣٠ بلغت نسبة الإنجاز الفعلية ٣٧,١٧% بينما كان من المفروض تعاقدياً أن تكون تلك النسبة قدرها ٦٧,٠٩% من نسبة الإنجاز وفق البرنامج الزمني التعاقدى للمشروع .

وما زاد الأمر سوءاً هو عدم اكتراث الوزارة لمعالجة أسباب تعثر مشروع انشاء وإنجاز وصيانة أعمال الطرق وشبكات البنية التحتية لعدد ١٨٥١٩ قسيمة ومحطات الكهرباء الفرعية للمضواحي الثمان من (N12-N5) بمشروع جنوب المطلاع الاسكاني ، حيث تجاوزت قيمة هذا العقد مبلغ ٢١٥ مليون دينار .

والأمر المستغرب في أسباب تعثر هذا المشروع أنها تعود للمؤسسة العامة للرعاية السكنية ، وأول تلك الأسباب أن المؤسسة تعاقدت مع استشاري للمشروع ، وأثناء



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

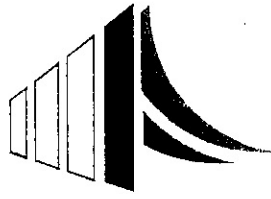
دولة الكويت

التنفيذ قامت بفسخ عقده لتعثره وإعادة التعاقد مع عدد من الاستشاريين لتولي تلك الأعمال .

ومن المفروض أن مشروعاً بهذا الحجم لا يتم التعاقد مع استشاري للمشروع بشأنه إلا وفق معايير تأهيل مسبقة واشتراطات صارمة، ولكن لأن الوزارة كما أوضحنا البيان تتعامل وفق منهاج خاص بها وليس وفق رؤية الدولة الشاملة وقوانينها فقد أدى ذلك إلى إخفاقها في اختيار الاستشاري المؤهل للمشروع وهذا ليس اتهاماً منا على الوزارة وإنما هو ردّها على سؤالنا بهذا الشأن حيث أقرت في إجابتها بان سبب فسخ التعاقد مع الاستشاري هو (ثبوت عدم مقدرة الشركة على القيام بمتطلبات إدارة المشروع ...)

وخطأ الوزارة في هذا المقام وفق التوصيف القانوني الصحيح للمسائلة السياسية هو خطأ جسيم لأنه أثبت أن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة والمؤسسة عند تأهيل الاستشاريين والمقاولين لذلك المشروع لم تكن كافية لتحقيق الهدف منها .

كما أن ذلك أثبت أن الإجراءات التي تقوم بها الوزارة والمؤسسة لم يقوما بالمراجعة الدورية للتصنيفات الممنوحة للمقاولين والاستشاريين لأنه لو كانت تصنيفات المصنفين تراجع بصورة دورية لما وصلنا لتلك النتيجة التي كبدت الدولة مبالغ طائلة تم سدادها لهذا الاستشاري وغيره ، هذا فضلاً عن أن الأضرار التي نتجت عن ذلك الخطأ أدت إلى تأخير أعمال مقاول هذا المشروع بما نسبته (٥٢,٧٨%) من البرنامج الزمني التعاقدى للمشروع ومفاد ذلك أن هذا الخطأ قد أتى على وعود الدولة لأكثر من ثمانية عشر ألف أسرة كويتية بالحصول على مسكنهم في الوقت المعين عنه سلفاً .



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

ولا يفوتنا في هذا الشق من الاستجواب إلا أن نذكر الوزيرة بأن المتعهد الذي تم التعاقد معه لم يكن هو صاحب أقل العطاءات حيث كان العطاء السابق له بمبلغ يقارب المائة وخمسة وسبعين مليون وقد ارتأت لجنة المناقصات التابعة للمؤسسة عدم ترسية المشروع على المناقص الأقل سعراً لانخفاض عطاءه مقارنة بالموازنة التثمينية للمشروع والمفاد من ذلك أنه إذا كانت اللجنة قد اتخذت قراراً بترسية المشروع على المناقص الثاني تقادياً للإخلال بتنفيذ المشروع نتيجة تدني الأسعار إلا أن ذلك لم يؤت ثماره المرجوه وتعثرت المتعهد الحالي على النحو السالف بيانه مما يؤكد أن الخلل يكمن في تقصير المؤسسة في التحقق من قدرات متعهديها ، فضلاً عن الإخلال بممارسة صلاحيات الاشراف المتبعة في تنفيذ المشاريع الكبرى .

ومن نافلة القول في هذا المقام أن قيمة المشروعات الخاصة بالمؤسسة والتي تأخر تنفيذها عن برنامجها الزمني التعاقدى بأكثر من عشرين بالمائة (وهي النسبة التي تستوجب انذار المتعهد ثم سحب الأعمال طبقاً للشروط التعاقدية) بلغت قيمتها مبلغ وقدره (٣١٧,٤٨١,٧٥٢,٢٤٤ د ك) ثلاثمائة وسبعة عشر مليون وأربعمائة وواحد وثمانين ألف وسبعمائة واثنين وخمسين دينار ، و٢٤٤ قلس .

إضافة لما تقدم فإن الوزيرة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية يسيئا الإدارة في مشاريع متعددة تعود للمؤسسة العامة للرعاية السكنية وعلى رأسها مشروعى مدينة سعد العبد الله السكنية.

وما يصدر عن الوزارة والمؤسسة بشأن هذا المشروع يرقى إلى مرتبة التعسف في استخدام السلطة مما سيؤدي إلى الإضرار الجسيم بسمعة الدولة والإساءة إلى علاقتها التجارية مع دول أجنبية.

وهذا أمر غير مستغرب حيث أن الشواهد كلها تدل على أن الوزارة قد اتخذت من عدم مسائلة المقاولين المتعثرين منهاجاً دأبت عليه معهم منذ أن تولت مسئولياتها ، ومنهاج الوزارة وتعثر المقاولين ليس هو الأولى بالاعتبار وإنما ما نوليه أهمية ونولي وجهدنا جميعاً نحوه هو مصلحة ذلك المواطن الذي توسم فينا خيراً لمراقبة حقوقه والعمل على نيلها والحفاظ على أمواله ، وما تقوم به الوزارة يأتي على كل تلك الاعتبارات وكأن تلك المؤسسة منبئة الصلة عن الدولة وتعمل بمعزل عن الحكومة وهو ما يؤكد أن الوزارة لا تدرك أن مفهوم الاستقلالية في طرح وتنفيذ المشروعات الحيوية للدولة لا يعني عدم مساءلتها عن المثالب التي قد تشوب تصرفاتها أو قراراتها .



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

الخطور الثاني :

## إهدار المال العام والإضرار بمرفق حيوي من مرافق الدولة وعرقلة خطط الدولة في التنمية المستدامة :

في تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٤ قمنا بتوجيه سؤال لوزير الأشغال العامة في ذلك الوقت (حسام الرومي) حول ما نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ بشأن تأجيل الممارسة رقم (أ/٢٠١٨/١٧) لأجل الخدمات الاستشارية لإدارة برنامج إنشاء مطار الكويت الدولي متسائلين في هذا الصدد عن كيفية الاشراف على الحزمة رقم (١) من مشاريع مطار الكويت الدولي التابعة لوزارة الأشغال العامة حيث تبين أن قامت الوزارة بتاريخ ٢٠١٦/٥/٣٠ بالتوقيع مع أحد المقاولين العالميين عقد رقم (هـ م خ/٢١٤) الخاص بإنشاء وإنجاز وتأثيث وصيانة مبني الركاب الجديد بمطار الكويت الدولي بمبلغ يتجاوز المليار وثلاثمائة مليون دينار كويتي .

وحيث أن المقاول باشر أعماله فعليا بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٨ أي قبل سنتين من تاريخ الإعلان المنشور في الجريدة الرسمية بخصوص تعيين الاستشاري .

مما استوجب توجيه هذا السؤال لمعرفة من يقوم بعملية الاشراف على أعمال المقاول في ظل عدم تعيين استشاري متخصص للقيام بهذا الأمر .

وبتاريخ ٢٠١٨/١١/١٨ ورد رد الوزير على السؤال في خمس بنود ومن أهم تلك البنود ما جاء بالبند الأول من الرد أن الغرض من طرح الممارسة رقم أ/٢٠١٨/١٧ هو تقديم خدمات استشارية خاصة بإدارة برنامج إنشاء مشاريع مطار الكويت الدولي التي تنفذها وزارة الأشغال والتنسيق مع مشاريع المطار التابعة للإدارة العامة للطيران المدني ومع

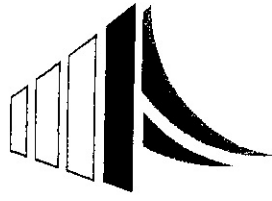
مشاريع هيئة الطرق والجهات الأخرى ذات الصلة ، كذلك جاء بالبند الثاني من الرد أنه لا توجد علاقة مباشرة بين أعمال مقاول مشروع مبني الركاب الجديد واتفاقية الجهاز الاستشاري لإدارة المشروع طبقاً لما هو موضح بالبند أولاً ، كما جاء بالبند الرابع من الرد أن الوزارة لم تقم بتعيين طاقم إشرافي داخلي من مهندسي الوزارة للإشراف مؤقتاً على المشروع لحين الانتهاء من التعاقد مع جهة استشارية متخصصة لإدارة المشاريع .

ولأن رد الوزير قد شابه قصور ولم يحو الرد الكافي والوافي على كافة بنود السؤال وشابه لبس فقد ارتأينا إعادة توجيه سؤال لاحق للسؤال السابق لاستيضاح ما غمض وما لم يتم الرد عليه في ذلك السؤال وكان ذلك بتاريخ ٢٠١٩/٥/٦ .

وبتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨ جاء رد الوزيرة الحالية مؤكداً أنها لا تمارس مهامها في الرقابة والإشراف على وزارتها حيث جاء ردها مناقض تماماً لما سبق أن ورد من ردود الوزير السابق .

حيث جاء برد الوزيرة أنه خلال الفترة من ٢٠١٦/٨/٢٨ إلى ٢٠١٧/٥/١٥ قام طاقم فني من مهندسي الوزارة بالإشراف على أعمال التنفيذ حتى تم توقيع اتفاقية الإشراف مع المكتب الاستشاري في ٢٠١٧/٥/١٥ بخلاف ما أكده الوزير المختص في ذلك الوقت .

كما جاء برد الوزارة أن مهام (الخدمات الاستشارية لإدارة برنامج المطار) ستدخل ضمن أعمال الممارسة رقم أ/١٧/٢٠١٨ محل السؤال والتي ليس لها علاقة بالإشراف على أعمال الإنشاء والتنفيذ وإنما تتعلق باتفاقية استشارية لتقديم خدمات استشارية



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

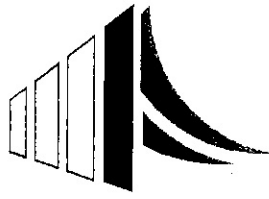
دولة الكويت

لجهاز الوزارة المشرف على الحزم الثلاث لمشاريع مطار الكويت الدولي والتجهيز  
لتشغيلها .

بمقارنة رد الوزيرة الحالية مع رد الوزير السابق لها - ونحن هنا نتعامل مع مرافق  
عامة ثابتة لا تتغير بتغير الأشخاص المنوط بهم تسيير أعمالها والإشراف عليها -  
نجد أن الوزيرة الحالية قررت بإفادات مناقضة لما قرر به سلفها ، وهذا إن دل فإنما  
يدل على شيء واحد وهو أن الوزيرة الحالية لا تضع أحكام الدستور نصب عينها  
حينما تتعامل مع البرلمان بوصفة جهة رقابية ، فنحن لسنا جهة إعلامية أو وسيلة  
تواصل اجتماعي تدلي لها بتصريح إعلامي وإنما نحن جهة أناط بها الدستور رقابة  
أعمالك ومحاسبتك على مخالفاتك وأخطائك الإدارية لتتحملتي مسئوليتك السياسية .

كيف لك أن تقرري بأن هناك طاقم فني من الوزارة يشرف على الأعمال منذ التعاقد  
مع المقاول وسلفك قرر بما يخالف ذلك في حين أنك تجاهلتى طلبنا لسلفك في سؤالنا  
اللاحق بتزويدنا بالهيكل التنظيمي الخاص بالطاقم الفني المعين للإشراف على  
المشروع من قبل الوزارة مما يبعث على الاعتقاد بعدم صحة الرد المرسل من قبلك ،  
هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فإن الفقرة الأخيرة من ردك على سؤالنا بشأن ذات الموضوع قد قررت  
بها أن الموعد التعاقدي لإنجاز المشروع هو ٢٨/٨/٢٠٢٢ ، وقد طلبنا من الوزارة  
أثناء توليك مسئوليتها وقبل ذلك تزويدنا بنسخة محدثة من البرنامج الزمني التعاقدي  
للمشروع وتأثيرات أي تأخير على التاريخ النهائي لتسليم المشروع وقد أقرت الوزارة  
بعدم وجود تأخيرات وأن المشروع سينجز في موعده المحدد .



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

والواضح والبين من خلال الاطلاع على مراحل انجاز المشروع حتى الآن فإن المرجح أن هذا الإقرار ليس في محله وعلى الوزيرة تقديم الدليل الفني على صحة ما أقرت به.

## المشور الثالث :

مخالفة أحكام المادتين ( ٩٨ ، ١٣٠ ) من الدستور والإخلال الجسيم بمصالح

الدولة وحقوقها وعرقلة المشاريع التنموية :

إن الأنظمة البرلمانية تستوجب وضع برامج واضحة المعالم من قبل الحكومات المتعاقبة أمام المجلس النيابي لمناقشته وإقراره ولم يخرج المشرع الكويتي عن ذلك الإطار بما تم النص عليه في المادتين ( ٩٨ ، ١٣٠ ) من الدستور اللتين تفرضان على الحكومة فور تشكيلها عرض برنامج عملها على البرلمان والذي يعتبر أساساً لتحديد الأولويات التشريعية والتنفيذية للدولة خلال كل فصل تشريعي علاوة على أن ذلك البرنامج هو بمثابة الميثاق المتفق عليه بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتحديد المسار التنموي للدولة وبالرغم من أن تلك البرامج تمثل الخطوط الرئيسية لأعمال الوزارات والهيئات الحكومية فإنه لا بد من إقرار مشروعات كل وزارة على حده تبلور الخطة العامة إلى مشاريع واضحة المعالم تؤدي إلى تحقيق ذلك الإطار العام وعلى هدى من ذلك كله يتم إقرار الميزانيات السنوية للدولة والربط المالي لكل وزارة وهيئة . وإن عدم الالتزام بتنفيذ تلك المشروعات في مواعيدها الواردة بخطة كل وزارة يؤدي إلى الإخلال ببرنامج عمل الحكومة ، مما يترتب عليه وجوب المسائلة السياسية للوزير المتسبب في ذلك الإخلال .

ولما كانت وزارة الأشغال العامة قد نشرت في الجريدة الرسمية خلال العام المالي الحالي خططها السنوية لعقود التوريد والمقاولات والخدمات التي سيتم طرحها خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ وقد بلغ مجموع تلك المشاريع مائة وخمسة وعشرين مشروعاً متنوعاً فيما بين تشييد وبناء صروح حيوية، الوطن في أمس الحاجة لها منها ما يتعلق بالمجال الصحي والتعليمي وخدمات البنى التحتية ، إلا أنه وبعد انقضاء ما يزيد عن نصف العام المالي لم يتم طرح سوى ثمانية مشاريع ، منها مشروع واحد فقط من المشاريع الكبرى والسبع مشاريع الأخرى من المشاريع الصغرى وهذا إن دل فإنما يدل على أن الوزارة لا تضطلع بأدنى مسؤولياتها وأنها تطرح برامج عمل تعلم منذ البداية أنها غير قادرة على تنفيذه مما أورى في النهاية إلى تراجع الكويت في التصنيفات الخليجية والشرق أوسطية حيث أصبحت الكويت قبل الأخيرة خليجياً في ترسية العقود حيث بلغت قيمة العقود التي تم ترسيبتها من قبل الوزارة مبلغ وقدره مائتين وثمانين مليون دولار (عقد واحد فقط) بينما بلغت قيمة الترسيات في الشرق الأوسط مبلغ وقدره عشرة مليارات ومائتي مليون دولار ومفاد ذلك أنه في الوقت الذي تدعي فيه الحكومة اهتمامها الجرم في تطوير الخدمات والبنى التحتية للدولة فإن تقاعس الوزارة في طرح المشروعات سيؤدي إلى هجرة شركات المقاولات الكبرى القادرة إلى الدول المجاورة وهو أمر لا نقبله على دولة الكويت ، فضلاً عن أن ذلك سيؤثر سلباً على سمعة الدولة بالخارج لأن عدم احترام الدولة لما قامت بالإعلان عنه في جريدتها الرسمية سيفقد المصداقية والثقة لدى مجتمع الاستثمار العالمي وهذا له أثر عظيم على خط الدولة برمتها في تحويل الكويت إلى مركز تجاري أو استثماري عالمي .

وندلل على صحة ما سبق أن وزارة الأشغال طرحت في تاريخ ٢٠١٩/١/٢٠ مشروع الحزمة رقم (٢) من مشروع مطار الكويت الدولي الخاصة بالمباني الخدمية والطرق المؤدية لمبني الركاب الجديد (المبني II) ومواقف السيارات والذي تم تأجيله لثلاث مرات على التوالي ولم يغلق حتى تاريخه والذي سيؤدي بلا أدنى شك إلى تأخير كافة حزم مشروع مطار الكويت الدولي ، وتأجيل إغلاق المشروع كل هذه المدة ما هو الا مسئولية الوزيرة مباشرة .

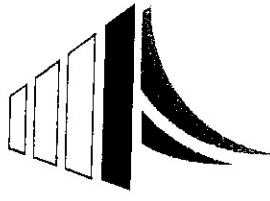
## المحور الرابع :

### إساءة استخدام السلطة والتعسف وإهدار حقوق الدولة التعاقدية في

### مشاريع وزارة الأشغال العامة بما يترتب عليه إهدار المال العام :

إن المستقر عليه قانوناً أن العقود التي تبرمها الدولة بشأن الأشغال العامة والتوريدات والمقاولات هي عقود إذعان بمعنى أن الدولة تكون لها اليد الطولى في تحديد شروط تلك العقود دون أن يكون للطرف المتعاقد مع الدولة الحق في الاعتراض على تلك الشروط أو التفاوض بشأنها ، وكل ما يكون له هو القبول بالعقود كما هي بوصفها عقود إذعان ، وذلك مبدأ قانوني مستقر في كل دول العالم .

والمستقى من ذلك المبدأ القانوني هو ضمان ممارسة الدولة لحقوقها في ضمان استخدام المال العام بالطرق المثلى لأجل المحافظة عليه .



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

وما تقوم به الوزارة من مسلك في تنفيذ عقودها تحت بصر وبصيرة الوزارة يجافي ذلك المبدأ بصورة جلية لا لبس فيها حيث تعمد الوزارة في كثير من الحالات إلى التنازل عن حقوق الدولة تجاه المتعهدين بما يضر المال العام ويحقق منافع للمتعهدين دون وجه حق ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر عدم الالتزام بالمواد الموصفة تعاقدياً في مشاريع متعددة وتغيير مواعيد تسليم واستلام المشاريع لتقادي توقيع غرامات التأخير على المقاولين .

وهنا لنا أن نتساءل عن تحققته له فائدة أو انتفع من تلك المخالفات المتكررة ؟؟؟؟

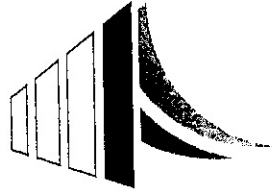
## المسور الخامس :

سوء إدارة الوزارة لأزمة الطرق والإدلاء بمعلومات غير صحيحة أدت إلى

تضليل الرأي العام :

غير خاف على كل مطلع على أحوال الكويت أنها مرت بأزمة كبيرة خلال فصل الشتاء الماضي غرقت معها كل الطرق والشوارع بل وامتد أثر تلك الأزمة إلى غرق منازل المواطنين وتشكلت لجنة من الجهات المختصة لبحث تعويض المواطنين المتضررين من تلك الأزمة وتحملت الدولة في سبيل ذلك مبالغ ليست بالقليلة ، وهذه الأزمة كان لها أثر بالغ في كشف فساد كان مخفي تحت خلطات الأسفلت التي تعاقدت عليها وزارة الأشغال .

وتوقعنا جميعاً أن تكون هناك غرفة عمليات منعقدة بصورة دائمة ومستمرة بوزارة الأشغال ترأسها الوزارة بنفسها لمعالجة آثار تلك الأزمة التي كانت آثارها النفسية على



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

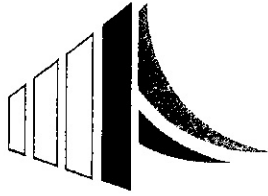
دولة الكويت

الشعب أكبر تأثراً من آثارها المالية فبعد أن علم المواطنين بكم المبالغ التي أهدرت من أمواله ومقدراته على رصف تلك الطرق أخذ الحصى تتطاير لا على سيارات المواطنين بل في ثقتهم بالحكومة ووزارة الأشغال تحديداً.

ومنذ تلك الأزمة ولم نسمع من الوزيرة سوى تصريحات جوفاء، وما سمعنا منها أو رأينا خطة عمل محددة لمعالجة تلك الآثار لاستعادة ثقة المواطنين بالحكومة لتجاوز هذه الآثار البالغة.

ولا أدل على ذلك بأن الوزارة لم تطرح المشاريع التي أعلنت عنها منذ بداية الأزمة وحتى الآن والتي بلغ عددها ثلاث وأربعين مشروعاً لم يطرح منها سوى مشروع واحد فقط لم تتم ترسيته حتى الآن بالرغم من أن الوزيرة صرحت في عدة مناسبات بأن إصلاح الطرق وصيانتها من أولويات عمل الوزارة وذلك كله يدل على تقاعس الحكومة في مواجهة التزاماتها وجديتها في المحافظة على أموال وممتلكات المواطنين.

ومن المتوقع خلال مناقشة هذا الاستجواب أن تطرح الوزيرة تفصيلاً ما توصلت إليه اللجنة الفنية الاستشارية لدعم جهود وزارة الأشغال في إصلاح الطرق والبنية التحتية، خاصة بتقييم أداء المختبرات وتقييم أعمال التنفيذ وصيانة الطرق وضبط الجودة في مصانع الاسفلت، وعمّا إذا كان تبين لهذه اللجنة اخلالات في خلطات الاسفلت المستخدمة حالياً وإذا ما كان يلزم تعديلها.



State of Kuwait

مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

بناء على ما تقدم، وانطلاقاً من الثقة التي أولانا إيها شعب الكويت الكريم واستشعاراً للمسؤولية الوطنية والنيابية والاجتماعية نتقدم بهذا الاستجواب بما فيه من محاور ومخالفات جسيمة تعود بالسلب على سمعة اقتصادنا الوطني من حالة التردّي والعبث الإداري المتعمد لإعادة التوازن قبل فوات الأوان وتلاشي فرص الإصلاح.

## مقدم الاستجواب

عمر عبدالمحسن الطبطبائي